

التقويم المتبادل

إذا كانت الجودة قصراً مئبفاً، فإن التقويم المتبادل بين الأساتذة، والطلاب باب واسع من أبوابه، حين يأخذ المرء لطائفه، ينبغي أن يأخذ منها أيضاً فتلكم هي العدالة، وهو ما يأذن بالمرور على مسألة تقويم الطلاب للأساتذة مرور الكرام سراعاً.

نتحدث بكثير من الحذر، عن تقويم الطلاب للأساتذة، وحينئذ تعلق الأصوات، محذرةً، وربما متندرةً من هذا الطرح، بحجة أن الطلاب غير موضوعيين، وأصحاب هوى.

إن صح هذا التوصيف، فتلكم ثغرة كبيرة، تكشف عن تقصير واضح في عملية الإعداد، فكيف نأذن بمروج جيل لخدمة المجتمع، لا يتصف بالموضوعية، بشهادة أساتذته، إنها وأيم الله منقصة، تلحق بالأساتذة والإدارة قبل الطلاب.



إن المتخرج، الذي لا يُحسن التعامل، بموضوعية مع محيطه التعليمي، خلال سنوات الدراسة، لن يمارس هذه الموضوعية، في ميدان العمل على الأرجح، لأنه لم يكتسبها، ولم يمارسها، وحيل بينه وبينها.

حين يكون الحديث عن التقويم بين الأساتذة، والطلاب، غالباً ما تطفو على السطح، لغة الاحتراب، لا لغة الاقتراب، وهذه بداية تؤذن بظهور عثرات في الطريق، وثغرات عند التطبيق، يحسن العمل على انحسارها، وتصحيح مسارها.

يندر أن تجتمع الكثرة على ضلالة، إن لم نقل يتعذر هذا في عملية التقويم، والوقائع تشهد لهذا، بخاصة حين يتعلم الطلاب، ممارسة مهارة التقويم بموضوعية، ومهنية، كما يُلقن المعلومة، ويدرب على حفظها، فلا أعتقد أحداً يماري، في أن أعرف الناس بالأستاذ هم الطلاب، وأعرف الناس بالطلاب، هم أساتذتهم.

يحسن أن يبقى الحديث عن التقويم مفتوحاً، وإن أذى أحياناً إلى بعض إزعاج، أو إحراج، فإن النتائج المرجو منه، يستحق تحمله.

يحسن بالأستاذ أن يتقبل فكرة تقويمه، من قبل طلابه، برحابة صدر، وطول صبر، فإن كان خيراً، فليحمد الله، وليمض مع المزيد من التجويد، وإن كان غير ذلك، فثمة خلل في جهة الإرسال، أو الاستقبال يستدعي المراجعة، لا التراجع.

يتصل بتقويم الطلاب للأساتذة، موضوع التقويم العام للأساتذة، والذي يقوم به رئيس القسم مباشرة، وأحسبها عملية روتينية سنوية.



إن ما يدعو إلى الاستهجان أن نتائج هذه التقارير، لا ترى النور، مما يعني عدم الإفادة منها، في عملية التجويد التي هي الهدف الأكبر.

يقضي أستاذاً ما عشرين عاماً في جامعة أو مؤسسة، ولكنه لم يطلع طوال هذه المدة الطويلة على نتائج تقرير، أعد بشأنه.

فأني لهذا، وأمثاله، في ضوء هذا المسلك، أن يصحح من أدائه، ويجوّد أعماله، إذا لم يواجه بأخطائه، وجوانب القصور عنده.

ليس من التكامل ومن الإيجابية أن ترصد جوانب الإبداع، والتميز في أداء أعضاء هيئة التدريس أو الموظفين، إلى جوانب القصور عندهم، لتوضع كلها بين يدي الأساتذة، فهذا يسهم في زيادة العطاء، وفي تقبل الملاحظات السلبية برحابة صدر.

قد تتعدد وسائل تقويم الأستاذ، لطلابه، وتبقى الاختبارات بأنواعها هي الأصل، وهي محطة لا بد من الوقوف عندها، وإن طال السفر، فإنها - بكل واقعية، ومكاشفة - أمر لازم، وهم لا بد منه.

لست راغباً في بسط القول في الاختبارات المثالية، فإني لست من أهل الاختصاص فيها ويحسن إعطاء القوس باربها وما أعرضه بشأنها، أراه من قبيل الوسائل، لا الغايات، لأن الجودة هي الغاية، والاختبارات تؤثر فيها، سلباً أو إيجاباً بصورة جليّة.

سبقت الإشارة مراراً، إلى أن مواصفات المخرجات - والطلاب أبرز المخرجات - صارت نقطة الارتكاز، في بيان مدى تحقق الجودة، والاختبارات بأنواعها هي التي تكشف وزن هذه المواصفات، وما طرأ على المخرجات، من قيمة مضافة يركن إليها، ويعتمد عليها.

متى تنصّب الإيجابيات،

كمما تنصّب السلبيات؟

يأذن لنا المقام، في ضوء هذه الومضات أن نلقي الضوء على بعض الشواخص، التي تكشف عن الاختبارات المثالية، والتي تعزز بدورها من تحقق الجودة الشاملة.

يأتي في مقدمة هذه الشواخص، النظر إلى الاختبارات، على أنها جزء من عقد أبرمه الأستاذ مع الإدارة، ثم مع الطلاب، تؤدي غرضاً محدداً، فهي ليست ملكاً محضاً للأستاذ، يجعل منها إذا شاء أداة عقاب، أو يحولها، تكريماً منه إلى مكافأة للطلاب، وإنما هي بمثابة الميزان، الذي لا يجابي الإنسان، أبداً كان وفي هذا المناخ، تبيض الجودة وتفرخ.

إن الاختبارات وسيلة، تكشف عن مدى أداء الطلاب، وتبين القيمة، التي أضافها المقرر إليهم، من معارف، ومهارات، وتوجيهات، تم اكتسابها خلال العملية التدريسية.

تعد الأسئلة كذلك أداة تقويم للأستاذ نفسه، فإن طبيعة الأسئلة، وحصيلة نتائجها تكشف، - فيما أحسب - عن مدى نجاح الأستاذ، في توصيل المعلومات، وتقديم المهارات، وعن مدى قدرته على قياس أداء الطلاب، من خلال أسئلة فاعلة، خالية من العيوب.

تقوم الأسئلة كذلك المقرر، من حيث وضوح مفرداته، وقيمة معلوماته، فحين يبذل الجهد المتوقع من قبل الأستاذ، والطلاب، ثم يعجز عامة الطلاب عن الإجابة عن بعض أسئلة، تتصل بوحدات في المقرر، فإن هذا كاشف عن خلل ما في المقرر، يحسن الوقوف عنده ومراجعته، وكأنني بورقة الأسئلة، مرآة يُرى فيها الطالب الذي نريد، والأستاذ المثالي والمقرر المنتج.



يتصل الشاخص الثاني بوزن الأسئلة، ونعني به أن القضية العلمية، التي تأخذ مساحة كبيرة في المقرر، ويذلل في شرحها، ويبانها عدة محاضرات، ينبغي أن تأخذ من نسبة الأسئلة، ما يوازي وزنها في المقرر.

حين يستحضر الأستاذ هذه القاعدة، وهو يضع الأسئلة، فإنه سوف يحاصر الأسئلة الجزئية، المتصلة بقضايا فرعية في المقرر، ليست وثيقة الصلة بالمعايير.

رسب طلاب شعبة كاملة، في كلية الحقوق، في إحدى الجامعات العربية - ونجمعي بعضهم، صلة وثيقة - حين قدمت لهم ورقة الأسئلة، في أحد المقررات وفيها سؤال واحد فقط، ونصه: ما اسم الكتاب المقرر كاملاً؟ ومن مؤلفوه؟ وأين صدر؟

راجع الطلاب أستاذ المقرر، واحتجوا بشدة على هذا التصرف، فأصر على موقفه، قائلاً: كيف تفررون كتاباً لا تحفظون اسمه كاملاً؟ ثم كيف تحفظون أفكاراً، لا تعرفون أصحابها ولا الجهة التي أصدرت الكتاب؟ أرى في حديثه نثرات من الحق، يعلوها ركام من باطل.

ما من شك أن الأسئلة الجانبية والهامشية، أياً كانت - إذا غلبت على الأسئلة - فإنها لا تقدم معلومات، يُركن إليها، ولا مؤشرات كاشفة عن مدى أداء الطلاب، ولا تُبين القيمة الإضافية التي حصل عليها الطلاب، وغالباً ما يستوي فيها الجاد، وغير الجاد، من الطلاب، وهو ما يعني خرقاً للعقد المبرم، بين الأستاذ، وإدارة المؤسسة، وكذا الطلاب أيضاً.



تقتضي المهنية والأمانة العلمية ألا يُنظر إلى الأسئلة، في ضوء صعوبتها، أو سهولتها، وإنما يُنظر إليها حين صياغتها، من حيث قدرتها على أداء المهمة، المنوطة بها، والتي من أجلها احتملتها الأطراف جميعاً، وصبرت عليها.

تتحقق هذه المواصفات في الأسئلة، حين تُجرّد من أية مؤثرات خارجية، أو اعتبارات شخصية، تبدو في أثناء العملية التدريسية، مما يُعد تبييت النية للانتقام، أو للتساهل. يحضرنى في هذا المقام، ما حدثنا به أ.د. نزاز العاني، الأستاذ بالجامعات البريطانية، وأحد خبراء وضع الأسئلة في محاضرة له في الجامعة، فقد قال يقضي النظام في بعض جامعات بريطانيا، أن يقدم أستاذ المقرر الأسئلة، بعد مضي أسبوع واحد من بداية الفصل الجامعي، وقبل البداية الفعلية في التدريس، وتُسَلَّم الأسئلة، للجهة المعنية.

لما رأى محدثنا مظاهر الاستهجان، وربما الاستنكار باديةً على الحضور، أردف قائلاً: لم يشعر الأساتذة الذين يقومون بهذا الأمر، بأي حرج، فإن المقرر بمفرده بين يدي الأستاذ، منذ مدة كافية، وهو يستحضر المعلومات، والأفكار الرئيسة، التي سوف يطرحها، وبذلك لن يجد صعوبة في أن يضع أسئلة، تغطي هذه المعلومات، ثم شرع محدثنا في بيان حسنات هذا المسلك.

يوصي خبراء الاختبارات، أن يُعطي الأستاذ نفسه وقتاً كافياً لوضع الأسئلة، وصياغتها، ومراجعتها، وهذا الكلام مسوَّغ، فإن الأسئلة المثالية لا توضع بين عشية وضحاها، ولا تترك، حتى تتزاحم الأعمال، وتضيق الأوقات، وإلا فإنها ستأتي فطيراً، كما تقول العرب.



ثمة مواصفات فنية لا بد من توافرها في الأسئلة المثالية، إضافة إلى تلك التي سبقت الإشارة إليها، تُسهّم كلها حين تتضافر، في طرُق أبواب الجودة، بمطرفة الأسئلة، وحرري بالأبواب أن تُفتح.

يتحدث أهل الشأن عن سلبية الأسئلة المفتوحة، مثل: اكتب ما تعرفه عن...؟ تحدث عن...؟ اشرح كذا...؟ ناقش كذا...؟ فإنها أسئلة عامة، لا حدود لها تذكر، وتتفاوت الإفهام بشأنها.

قد يملأ الطالب صفحتين في إجابة سؤال من هذا النوع، دون أن يأتي على الإجابة، ويتوهم أنه أجاب، وأصاب، ويصعب والحالة هذه، تقويم هذه الإجابات بدقة وإنصاف لغياب المرجعية والمعايير بشأنها.

يلحق بهذا النوع من الأسئلة، تلكم الأسئلة، المركبة، والتي يترتب بعضها على بعض، مثل: من مؤلف كتاب كذا؟ ومتى ولد؟ ومتى توفي؟ ومن هم أبرز شيوخه؟ ففي أسئلة كهذه جنابة على الطالب، فإنه حين ينجح في معرفة المؤلف، تضيق عليه باقي الأسئلة، مع أنه يعرف جوابها، لو صرَّح باسم المؤلف، ومثلها، وما يشبهها، كثير.

ينتقد خبراء الأسئلة، توزيع شيء من الدرجات على غير معلومات المقرر، لأن الأسئلة وضعت أصلاً، لقياس أداء الطلاب، في معلومات محددة. فلا يصح في ضوء هذا، أن تُعطي خمس درجات لسلامة الخط، والإملاء، ومثلها للحضور في مقرر التاريخ مثلاً، فتلك القضايا تعالج خارج إطار ورقة اختبار مقرر التاريخ.



حجة أصحاب هذا التوجه، أن هذا المسلك لا يحقق العدالة، بين الطلاب، فقد يكون أحد الطلاب، حسن الخط، سليم الإملاء، ومواظباً على الحضور، لكن غيره، ممن أخفق في هذين الجانبين، أكثر منه استيعاباً، ومعرفة بمعلومات المقرر.

تلکم مسائل جديرة بالدراسة، والبحث في دورات تخصصية، وجلسات حوارية، لا يتسع هذا المقام لبيان فصل المقال فيها.

لعل هذه القضايا وأمثالها أن تفرّد بالبحث والمناقشة في ندوات أو ورشات عمل يُدعى لها أهل الخبرة والاختصاص، فهي جديرة بهذا كما أشرت، ولينها تكون من القضايا التي تنصدر جداول الأعمال في الأقسام العلمية، وتتجاوز النظر إليها على أنها اجتهادات شخصية لكل أستاذ الحق في التصرف تجاهها كيفما شاء، فإن هذا المسلك لم يُعد يتسق مع سعي المؤسسة وحرصها على الحصول على الجودة.

إن العناية بها تعني التقدم نحو تعزيز إمكانات المتخرج، والرفع من مكانته، وتلكم مؤشرات على تحقق الجودة، التي ننددن حولها، ونشد الرجال إليها.

